



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند ١٣ من جدول الأعمال: أمن الطيران - السياسة العامة

نتائج الشق الوزاري الرفيع المستوى من أسبوع الأمن للإيكاو لعام ٢٠٢٤
الذي انعقد في مسقط بسلطنة عمان

(ورقة مقدّمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي

تعرض هذه الورقة نتائج الشق الوزاري الرفيع المستوى الذي انعقد في ١١/١٢/٢٠٢٤ خلال أسبوع الأمن للإيكاو ٢٠٢٤ الذي استضافته الهيئة العامة للطيران المدني بسلطنة عمان في مسقط في الفترة من ٩ إلى ١٢/١٢/٢٠٢٤. وشارك عشرة وزراء في هذا الحدث، حيث ألقى سبعة منهم بيانات شفوية. وقد توجّ الشق الوزاري الرفيع المستوى باعتماد "إعلان مسقط بشأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران". وقد أكد الحدث من جديد على التزام الدول بتعزيز أمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران، وقدم توجيهات فيما يخص السياسات العامة، مما يعزز الهدف الاستراتيجي الجديد - "السلامة والأمن في كل رحلة جوية".

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

- (أ) إعادة التأكيد على الالتزامات والتعهدات التي تضمنها إعلان مسقط بشأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران؛
(ب) الإحاطة علماً بأنه سنبذل جهود متواصلة للترويج لإعلان مسقط وزيادة الوعي به من خلال المنشورات وأنشطة التوعية والترويج له من خلال فرص إقامة الفعاليات العالمية والإقليمية؛
(ج) دعم إدراج العناصر الرئيسية لإعلان مسقط في التتحيات المقترحة للقرارين ٤١-١٨ الخاص بالبيان الموحد بشأن "سياسات الإيكاو المستمرة المتعلقة بأمن الطيران" و ٤١-١٩ بشأن "معالجة الأمن الإلكتروني في مجال الطيران المدني" التي ستعرض على الدورة الثانية والأربعين لجمعية الإيكاو (انظر ورقتي العمل A42-WP/11 و A42-WP/12).

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي "السلامة والأمن في كل رحلة جوية".
الأثار المالية:	من المتوقع تنفيذ أنشطة الإيكاو المشار إليها في ورقة عمل الجمعية العمومية المرفقة ضمن الموارد المتاحة في الميزانية العادية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨ و/أو من المساهمات الخارجة عن الميزانية على النحو الذي تسترشد به خطة عمل الإيكاو للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨.
المراجع:	الوثيقة Doc 10184 - قرارات الجمعية العمومية السارية المفعول (٢٠٢٢/١٠/٧) ورقة العمل A42-WP/11 - البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة المتعلقة بأمن الطيران ورقة العمل A42-WP/12 - الأمن الإلكتروني في مجال الطيران المدني

١- المقدمة

١-١ بدأ أسبوع الأمن للإيكاو لعام ٢٠٢٤ في مسقط بسلطنة عُمان في ٢٠٢٤/١٢/٩ واختتم بشق وزاري رفيع المستوى في ٢٠٢٤/١٢/١١. وقد جمع الحدث ٩١١ مشاركاً يمثلون ٧٧ دولة و ١٢ جهة من المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات الصناعة والجهات المعنية الأخرى.

٢-١ وتركز هذه الورقة على نتائج الشق الوزاري الرفيع المستوى الذي اجتمع خلاله الوزراء وكبار المسؤولين والشخصيات القيادية في قطاع الطيران من جميع أنحاء العالم بهدف النهوض بأمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران بوصفه من الأسس الحيوية للنقل الجوي المستدام، وقد توج باعتماد "إعلان مسقط بشأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران".

٢- الشق الوزاري الرفيع المستوى

١-٢ وقد ترأس الشق الوزاري الرفيع المستوى السيد سالفاتوري شاكيتانو، رئيس مجلس الإيكاو، بدعم من السيد خوان كارلوس سالاسار، الأمين العام للإيكاو، والسيد محمد خليفة رحمة، مدير مكتب النقل الجوي بالإيكاو، والسيدة ميشيل ميركل، مديرة إدارة الملاحة الجوية بالإيكاو، وبمشاركة سعادة السيد نايف علي العبري، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني العماني. وشارك عشرة وزراء في الشق الوزاري الرفيع المستوى. وقد تضمن هذا الشق إجمالاً بيانات شفوية أدلى بها ٧ وزراء و ٧ مديرين عامين و ١٣ مسؤولاً رفيع المستوى و/أو رؤساء وفود آخرين أيدوا بأغلبية ساحقة القواعد القوية لأمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران. وقد اختتمت الفعالية باعتماد إعلان مسقط بشأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران ("إعلان مسقط")، الذي يقر بأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران أمران حاسمان للتنمية المستدامة للنقل الجوي وأنه من الضروري إعطاؤهما الأولوية اللازمة وتوفير الموارد المناسبة لهما.

٣- إعلان مسقط

١-٣ وبموجب كتاب المنظمة الموجه إلى الدول رقم SD39/1-24/74 المؤرخ في ٢٠٢٤/٧/٤، أُشير إلى أنه أُجريت مشاورات مكثفة بشأن إعلان مسقط أثناء إعداده، بما يشمل التعليقات التي وردت خلال أسبوع الأمن في الإيكاو ٢٠٢٤، حيث نشرت الأمانة العامة هذه النقيحات على الموقع الإلكتروني للفعالية بجميع اللغات الرسمية للإيكاو.

٢-٣ وخلال الشق الوزاري الذي انعقد في ٢٠٢٤/١٢/١١، أعرب المشاركون عن دعمهم الواسع للمسودة النهائية لإعلان مسقط من خلال بياناتهم الشفوية، ولم ترد أي تعليقات إضافية كما لم تُطلب أي تنقيحات. ومن ثم، أعلن رئيس المجلس اعتماد الإعلان بالتزكية.

٣-٣ يسعى إعلان مسقط، الوارد في المرفق بهذه الورقة، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإقرار بأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني للطيران أمران أساسيان للتطور المستدام للنقل الجوي، ويتطلبان توفير الموارد المناسبة وإعطاءهما الأولوية اللازمة؛
- إدراك أن الغياب الملحوظ لحوادث أمن الطيران أو حوادث أمن الطيران الإلكتروني الكبرى لا يعني انخفاض المخاطر، وأن التدابير الاستباقية تظل ضرورية؛
- الدعوة إلى تحقيق المزيد من التعاون العالمي لمواجهة التهديدات الناشئة، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية والتهديدات من الداخل، مع بناء أطر عامة أمنية مرنة للمستقبل.

٤-٣ يجسد إعلان مسقط العزم الجماعي على ضمان أن يظل الطيران قوة آمنة ومرنة للتقدم العالمي. وعلى هذا النحو، فيما يلي الركائز الخمس لإعلان مسقط:

(أ) **تعزيز الأطر العالمية:** تُشجّع الدول على التصديق على المواثيق القانونية الهامة، مثل اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي والبروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (أي وثيقتي بيجين)، وتكثيف تبادل المعلومات عن التهديدات التي يواجهها الطيران، بما في ذلك التهديدات الإلكترونية؛

(ب) **تخصيص الموارد الكافية:** يتطلب التصدي للتهديدات المتطورة توفير الموارد الكافية لأمن الطيران، ومن ثم، يجب على الدول أن تعمل على تنمية قدرات مختلف العاملين المهنيين ذوي المهارة والقادرين على تسخير التكنولوجيات الناشئة ودفع عجلة الابتكار؛

(ج) **التنسيق الدولي والإقليمي:** الإقرار بأن الخطط والبرامج والمجموعات المعنية بأمن الطيران على الصعيد الإقليمي تكتسي أهمية بالغة لأنها ترفع من مستوى الكفاءة التشغيلية وتضمن الامتثال للقواعد الدولية، وهي بمثابة نماذج للتقدم الجماعي؛

(د) **المواءمة مع الخطة العالمية لأمن الطيران (GASep):** تعبر الخطة العالمية المحدثة لأمن الطيران، بأهدافها ومراحلها الزمنية الطموحة، عن الالتزام المشترك بحماية الطيران المدني الدولي، ويشدد هذا الإعلان على ضرورة مواءمة الأولويات الأمنية الإقليمية والوطنية مع ما تنص عليه النسخة الثانية من هذه الخطة.

(هـ) **عدم ترك أي بلد وراء الركب (NCLB):** إعادة التأكيد على الجهود التي تبذلها الإيكاو من خلال هدفها الاستراتيجي "عدم ترك أي بلد وراء الركب" لدعم أنشطة تنمية القدرات الفعالة (بما في ذلك التدريب والمساعدة) بقصد ضمان تنفيذ القواعد القياسية والتوصيات الدولية في مجال أمن الطيران بفعالية على الصعيد العالمي، وكذلك ضمان أن يكون باستطاعة جميع الدول الاستفادة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تنشأ عن وجود منظومة للنقل الجوي تتسم بالسلامة والأمن والموثوقية.

٤- الخطوات التالية

١-٤ يُعد إعلان مسقط بمثابة تذكير بأن أولئك الذين يرغبون في استهداف الطيران المدني سيواصلون الابتكار وأن اليقظة المستمرة أمر حتمي، وبالتالي، لن ينجح قطاع الطيران في التصدي لهذه التهديدات إلا من خلال التصدي لها بصورة جماعية. كما أنه يسلط الضوء على الأهمية الحيوية لعمل الإيكاو ضمن إطار شامل للأمم المتحدة لتعزيز الشراكات والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة وقطاع الطيران المدني.

٢-٤ وكأول إجراء ضمن إجراءات المتابعة اللازمة، تم تعميم إعلان مسقط على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل نقل رسالة سياسية قوية إلى مجتمع الطيران الدولي. أما الخطوات التالية، فسوف تتمثل في إدراج العناصر الرئيسية للإعلان في التنتيحات المقترحة لقراري الجمعية العمومية ٤١-١٨ بشأن "البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة المتعلقة بأمن الطيران" و٤١-١٩ بشأن "معالجة الأمن الإلكتروني في الطيران المدني" (انظر ورقتي العمل A42-WP/11 وA42-WP/12). وأخيراً، سيستمر الجهود اللازمة للترويج لإعلان مسقط والتوعية به من خلال أنشطة التوعية في مختلف الفعاليات الإقليمية والدولية.

المرفق

مشروع إعلان مسقط بشأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني في مجال الطيران

مسقط، سلطنة عمان، ١١/١٢/٢٠٢٤

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الشقّ الوزاري من أسبوع أمن الطيران، الذي نظّمته منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) في مسقط بسلطنة عمان في ١١/١٢/٢٠٢٤، وبحضور كبار ممثلي صناعة الطيران، وبالإضافة إلى التأييد العام لهذا الإعلان من جانب جميع الدول والمنظمات الممثلة والمشاركين، أدلى ببيانات رسمية وزراء ومديرون عامون ورؤساء وفود من الدول والمنظمات التالية: الجزائر وأنغولا وأستراليا وأذربيجان والبرازيل وكندا والصين والجمهورية الدومينيكية ومصر وفرنسا وإيطاليا والأردن وماليزيا والمغرب ونيجيريا وعمان وبابوا غينيا الجديدة وبولندا وقطر والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والصومال وجنوب السودان والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة واليمن وزيمبابوي والمفوضية الأوروبية.

إذ نذكّر بقراري الجمعية العمومية للإيكاو ٤١-١٨ و ٤١-١٩ اللذين يكرسان الالتزام العالمي من جانب الدول بتعزيز أمن الطيران والأمن الإلكتروني في مجال الطيران؛

ونؤكد أن الطيران يربط العالم، ويجمع الناس والبلدان معاً، ويجعل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ممكنة من خلال السفر والتجارة والسياحة، وهو ما يستوجب بالتالي حمايته على نحو فعال؛

ونسلم بأهمية اتباع نهج مشترك يشمل الأمم المتحدة برمتها للاعتراف بقطاع الطيران بوصفه من البنى الأساسية الحيوية التي يعتمد عليها الأمن والازدهار والتنمية على الصعيد الوطني، فضلاً عن الاقتصاد العالمي؛

ونقرّ بأن أمن الطيران والأمن الإلكتروني يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة للنقل الجوي ويتعين إيلاؤهما الأولوية وتوفير الموارد اللازمة لهما؛

ونشدّد على ضرورة المحافظة على اليقظة، لأن عدم وقوع حوادث خطيرة في أمن الطيران أو الأمن الإلكتروني لا يعني انخفاض مستوى المخاطر،

لذلك نحن الدول والإيكاو والمنظمات الدولية والإقليمية وصناعة الطيران والجهات المعنية الأخرى

على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات الجديدة والقائمة ضد الطيران المدني الدولي، بما في ذلك التهديدات من الداخل والهجمات الإلكترونية؛

(ب) دعوة الدول إلى التصديق على كل من "اتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي" و"البروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات" (بيجين لعام ٢٠١٠) والتصديق عليهما كوسيلة لردع الهجمات الإلكترونية ضد الطيران المدني والتصدي لها؛

(ج) إعطاء أمن الطيران والأمن الإلكتروني نفس الأهمية الحاسمة والأولوية العالية والدعم المقدم للجوانب الأخرى في الطيران المدني؛

- د) ضمان التنسيق الفعال بين سلامة وأمن الطيران والأمن الإلكتروني للاستفادة من المعرفة المشتركة وتعزيز الجهود؛
- هـ) تأمين الموارد الكافية لضمان الاستعانة بالمهنيين المؤهلين والأكفاء لتنظيم وتشغيل وإدارة وصون ومراقبة التنفيذ الفعال للتدابير المتعلقة بأمن الطيران والأمن الإلكتروني؛
- و) اعتماد سياسات وقواعد قياسية ولوائح ومناهج مبتكرة قائمة على تقييم المخاطر وتركز على تحقيق النتائج، بما في ذلك إعداد نظم الإدارة والرقابة الفعالة لتوجيه عملية الإعداد المنسق لتدابير أمن الطيران والأمن الإلكتروني المُستدامة؛
- ز) ضمان التبادل العاجل للمعلومات للمساعدة في إجراء عمليات تقييم المخاطر التي تنطوي عليها التهديدات التي يتعرض لها الطيران، بما في ذلك التهديدات الإلكترونية وردع تلك التهديدات والتخفيف من حدتها، وتوفير وصون بيئة طيران قادرة على الصمود، والتصدي للوقائع التي تؤثر على الطيران المدني والتعافي منها. وعلى المستوى الفني، ينبغي أن يشمل هذا التبادل للمعلومات جميع الخبراء المعنيين؛
- ح) توطيد التعاون لوضع المواد الإرشادية الشاملة لأمن الطيران والأمن الإلكتروني؛
- ط) ضمان أن تكون التدابير الأمنية فعالة وفي نفس الوقت تَسَهِّل تدفق الركاب والبضائع؛
- ي) ضمان التنفيذ الفعال للقواعد القياسية الصادرة عن الإيكاو والسعي معاً لتحقيق الهدف الطموح لخطة الإيكاو العالمية لأمن الطيران (GASeP) ومجالاتها الستة ذات الأولوية؛
- ك) تحديد المهارات التخصصية اللازمة لتشغيل وإدارة تكنولوجيات أمن الطيران الحالية والناشئة، وتوظيف العاملين وتدريبهم على استخدام هذه التكنولوجيات، مع متابعة الجهود المبذولة لجذب الجيل القادم من المهنيين في مجال الطيران وتعزيز السياسات والمبادرات التي تهدف إلى إثراء التنوع وتحقيق الإنصاف والشمول، بما يضمن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الطيران؛
- ل) الإسراع في تنفيذ استراتيجية الإيكاو للأمن الإلكتروني في مجال الطيران وخطة عمل الإيكاو للأمن الإلكتروني، بما يسمح بتنفيذ إطار عالمي قوي ومنسق للأمن الإلكتروني في مجال الطيران؛
- م) الحرص على اتباع أسلوب استباقي في تحديد ومعالجة التهديدات الإلكترونية في مجال الطيران المدني والتشجيع على تنظيم دورات تدريبية ودورات توعية منتظمة في مجال الأمن الإلكتروني للعاملين في مجال الطيران لضمان اكتسابهم المهارات اللازمة؛
- ن) تقديم الدعم بصورة استباقية لمجموعات أمن الطيران الإقليمية التابعة للإيكاو وبرامج التعاون، مثل خطة التنفيذ الإقليمية الشاملة لأمن الطيران والتسهيلات في أفريقيا (AFI SECFAL Plan) والبرنامج التعاوني لأمن الطيران في الشرق الأوسط (CASP-MID) والبرنامج التعاوني لأمن الطيران في آسيا والمحيط الهادئ (CASP-AP)، والتي تعتبر حيوية لمساعدة الدول على تنفيذ القواعد القياسية الصادرة عن الإيكاو وزيادة الكفاءة التشغيلية.
- س) إعادة التأكيد على قيمة وأهمية هدف الإيكاو الاستراتيجي "عدم ترك أي بلد وراء الركب" الذي يهدف إلى مساعدة الدول من خلال دعم وتوفير التدريب والمساعدة وبناء القدرات الموجهة والفعالة في مجال أمن الطيران والأمن الإلكتروني والمساعدة وبناء القدرات للدول التي تحتاج إليها.